مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

هدنة اليمن تفشل في تعز

MEI
Middle
East
Institute

معهد الشرق الأوسط الأمريكي

ترجمة خاصة

فاطمة أبو الأسرار، باحثة سياسية

abaadstudies
www.abaadstudies.org

هاجمت مليشيا الحوثي المدعومة من إيران، في ٢٣ يوليو / تموز ٢٠٢٢، حي زيد الموشكي السكني في تعز، إحدى مدن اليمن الأكثر اكتظاظاً بالسكان، مما أسفر عن مقتل طفل وإصابة ١١ آخرين، معظمهم دون سن العاشرة. الهجوم، الذي أثار إدانة من الأمم المتحدة، كان مقلقًا بشكل خاص بالنظر إلى الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢ أبريل. ويؤكد استمرار العنف في هذه المدينة الجنوبية الغربية على عدم التزام الحوثيين بالسلام وعدم استعدادهم للامتثال لشروط اتفاقهم بخصوص تعز.

تعرضت تعز، ثالث أكبر مدينة في اليمن، للحصار المنهجي والهجوم من قبل مليشيات الحوثي منذ عام ٢٠١٥. وأدى الحصار إلى خنق المدينة، وتسبب في نزوح جماعي ومجاعة، وأسفر عن سقوط آلاف القتلى. كما مُنع موظفو المساعدات الإنسانية التابعون للأمم المتحدة من الوصول إلى تعز، مما جعل مسؤولي الأمم المتحدة على دراية تامة بالحاجة إلى إيجاد حل سريع للعنف لمساعدة السكان المحليين. لكن من غير المرجح حل المشكلة في المستقبل القريب، حيث أدرك الحوثيون أن الحصار وسيلة فعالة لانتزاع تنازلات من الحكومة اليمنية وتحسين موقفهم التفاوضي.

صُورت هدنة الأمم المتحدة، التي تم تمديدها مؤخرًا في ٢ أغسطس لمدة شهرين، على أنها وسيلة للوصول في نهاية المطاف إلى محادثات السلام. وتتطلب الهدنة بناء الثقة بين الأطراف المتحاربة استعدادًا لأي مفاوضات لاحقة. وبالإضافة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والأوسع نطاقاً، طلبت مليشيا الحوثي إعادة فتح مطار صنعاء والسماح لناقلات الوقود بدخول ميناء الحديدة الذي تسيطر عليه الميليشيات كشرط مسبق لقبول الهدنة. وفي المقابل، كان من المتوقع أن يفتح الحوثيون طرقًا حيوية حول تعز للمساعدة في تحسين الظروف الإنسانية في المدينة المحاصرة.

وفي حين تمكن أكثر من ٨٠٠٠ مسافر من السفر إلى عمان والقاهرة من مطار صنعاء بموجب الاتفاقية، ودخلت ٢٦ سفينة ميناء الحديدة، رفض الحوثيون اقتراح الأمم المتحدة بفتح عدة طرق في تعز. ويعد رفض الحوثيين إعادة فتح الطرق في تعز للمرة الثانية منذ اتفاقية ستوكهولم التي توسطت فيها الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٨ مثالاً على عدم استعدادهم للتخلي عن سيطرتهم على أي مكاسب إقليمية حققوها في البلاد - وبالتأكيد ليس من خلال المفاوضات. .

حصار تعز

جعلت جغرافية المدينة تعز معرضة بشكل فريد للحصار. يقع الجزء الجنوبي الغربي من المدينة عند تقاطع طريقين سريعين أساسيين يستخدمهما السكان بانتظام، أحدهما يمتد من الشرق إلى الغرب باتجاه المخا والآخر يمتد من الشمال إلى الجنوب باتجاه صنعاء عبر محافظتي ذمار وإب. وفي ظل كثافة سكانية عالية وتضاريس غير ساحلية، أصبحت تعز محاصرة. أُستنفذت احتياطيات المياه بشكل تدريجي وهي الآن إما محدودة للغاية أو مستنفدة تمامًا، حيث يضطر السكان إلى الاعتماد على شاحنات المياه من خارج المدينة كشريان حياة بالغ الأهمية. ويتحكم رجال الميليشيات والقناصة في الوصول إلى تعز من خلال نقاط التفتيش، مع وجود منازل ومباني سكنية على الجانب الآخر.

أدى القتال إلى نزوح أكثر من ٢٧٠ ألفًا من سكان تعز، وفقًا لمراقبين غير حكوميين. أولئك الذين قرروا البقاء في المدينة، غالبًا بسبب عدم وجود بديل، اضطروا إلى التكيف مع إغلاق الطرق وإيجاد وسائل بديلة للوصول إلى وجهاتهم. كانت المفاوضات المحلية فعالة مؤقتًا - فقد تم رفع الحصار عن تعز جزئيًا في أغسطس ٢٠١٦، على سبيل المثال - ولكن حتى الآن، لم يكن هناك حل دائم.

بسبب التضاريس المحيطة بتعز، أدى إغلاق الحوثيين للطرق الرئيسية إلى خنق المدينة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير وتسبب في وفيات. فالرحلات التي كانت تستغرق أقل من ١٠ دقائق، مثل الرحلة بين مدينة تعز والحوبان، تستغرق الآن خمس أو ست ساعات على طرق جبلية وعرة. قبل النزاع، استخدم السكان ثلاثة طرق رئيسية للتنقل داخل المدينة وحولها، في حين تم استخدام طريق رابع كملاذ أخير.

- المدخل الشرقي للمدينة: كان من الطرق الرئيسية المستخدمة قبل النزاع. ويرتبط بالحوبان وجولة القصر، وهما الطرق الرئيسية التي تربط المدينة بمحافظتي إب وذمار، وصولاً إلى العاصمة صنعاء.
- المدخل الشمالي: يربط بين الريف عبر طريق عصيفرة وشارع الستين. يعتبر طريقًا رئيسيًا يربط المدينة بالمناطق الريفية شمال محافظة تعز، مثل مخلاف شرعب وغيرها من المناطق المكتظة بالسكان.
- المدخل الشمالي الشرقي: وهو المدخل الثالث للمدينة عبر (شارع الأربعين) الذي يربط منطقة الروضة في وسط المدينة باتجاه سوق الجملة، وكذلك منطقة كلبه باتجاه فندق سوفيتيل. .
- المدخل الغربي: يربط المدينة عبر منطقة مصنع السمن والصابون، ويمتد من تعز باتجاه المخا ثم إلى محافظة الحديدة الساحلية على البحر الأحمر .

بالإضافة إلى ذلك، هناك طرق ثانوية خارج تعز استخدمها السكان في السابق كبدائل لكن الحوثيين أغلقوها أيضًا. بعد اندلاع النزاع والحصار الذي فرضه الحوثيون، اضطر الناس إلى إيجاد طرق أخرى للتنقل، بما في ذلك الطرق الجبلية الخطرة. كما أبلغ السكان عن الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية المزروعة على الطرق الخارجية، حيث أودت هذه الألغام الأرضية بحياة عدد من الأشخاص، وخاصة الأطفال، طوال فترة النزاع.

وفي سياق الهدنة، فإن رفض الحوثيين المستمر لفتح الطرق الرئيسية التي استخدمها المدنيون منذ عقود أمر غير منطقي. الشغل الشاغل للحوثيين هو أن رفع الحظر عنهم سيقود الجيش اليمني إلى التعبئة في تعز ومحاولة استعادة صنعاء. هذا سيناريو بعيد المنال حيث تضم مدينة تعز بشكل أساسي سكانًا مدنيين يفتقرون إلى البنية التحتية الأمنية الكافية، والذين يركزون بشكل كبير على تأمين أحيائهم ومصالحهم. يتطلب الحشد لدخول الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون جهدًا هائلًا من جانب التحالف الذي تقوده السعودية وسيؤدي إلى رد فعل عنيف من المجتمع الدولي على غرار ما حدث في عام ٢٠١٧ عندما كان التحالف عازمًا على دخول الحديدة. وبالنظر إلى حقيقة أن الحكومة اليمنية وافقت على السماح للسفن بالدخول ورحلات الطيران من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون كإجراء إنساني، فإن لدى الحوثيين فرصة حقيقية لإظهار حسن النية من خلال فتح الطرق الرئيسية حول تعز. بدلاً من ذلك، اقترحوا بدائل، مثل فتح طرق أخرى ستكون تحت سيطرتهم بالكامل. وهذا غير ضروري نظرًا لوجود طرق تم إنشاؤها بالفعل يمكن استخدامها بأمان للسفر.

فهم الأثر الإنساني لحصار الحوثيين على تعز

في عام ٢٠١٥، قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين في بيان إن "الحوثيين واللجان الشعبية يقطعون طرق الإمداد ويواصلون عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية والإمدادات العاجلة إلى تعز." وذكرت الأمم المتحدة أن شاحنات المساعدات الإنسانية - في طريقها لتقديم الخدمات المنقذة للحياة لسكان تعز - كانت "عالقة عند نقاط التفتيش وتم السماح بدخول مساعدات محدودة للغاية". وفي أكتوبر ٢٠١٥، اعترضت قوات الحوثيين ثلاث شاحنات أرسلتها منظمة الصحة العالمية وصادرت الأدوية المخصصة للمستشفيات وسط تعز

وقد شجبت المنظمات غير الحكومية الوضع أيضًا. وفقًا لمشروع بيانات الأحداث وموقع النزاع المسلح (ACLED)، صُنفت تعز باستمرار على أنها أكثر المحافظات دموية في اليمن، ويرجع ذلك أساسًا إلى حصار قوات الحوثيين. بعد توجيهات من قادتهم، منع المشرفون الحوثيون عند نقاط التفتيش دخول السلع الإنسانية إلى المدينة، بما في ذلك المياه والغذاء والغاز، كما أفادت منظمات إنسانية دولية.

قسّم الحصار تعز إلى منطقتين مختلفتين: واحدة في مدينة تعز، التي تتمتع بالاستقلال السياسي إلى حد ما في ظل الحكومة اليمنية، ومعظم سكانها ينتمون إلى حزب الإصلاح، والأخرى في منطقة الحوبان، والتي تقع الآن تحت سيطرة مليشيا الحوثي. تضم مدينة الحوبان مصانع كبرى للمواد الغذائية والموارد الأخرى التي تخدم الدولة بأكملها وتعتبر قوة اقتصادية للمدينة.

زاد حصار تعز من تعقيد الوصول إلى الرعاية الصحية، لا سيما بالنسبة للسكان الذين يعيشون في منطقة الحوبان الخاضعة لسيطرة الحوثيين. كان يستغرق الوصول إلى المستشفى من هذا الجزء من المدينة ١٥ دقيقة ؛ وهي الآن تستلزم رحلة تستغرق عدة ساعات. كما أدى الحصار إلى تعقيدات في الخدمات الصحية بسبب تعقيد إيصال اللقاحات إلى المدينة، في حين أصبح الوصول إلى العلاج المتخصص، بما في ذلك غسيل الكلى، أمرًا بالغ الصعوبة.

علاوة على ذلك، فرض الحوثيون ضريبة غير قانونية، يتم تحصيلها عند نقاط التفتيش، على الناقلات التجارية والمواطنين المحليين. وقد تسببت هذه الضريبة، علاوة على النقل الحالي وتكاليف الوقود المرتفعة، في زيادة أسعار المواد الغذائية والضروريات الأساسية. كما زادت أسعار النقل للمسافرين بشكل كبير أيضًا، مما وضع عبئًا اقتصاديًا هائلاً على السكان وجعل تعز واحدة من أغلى المدن للعيش في جميع أنحاء اليمن. كل هذه القضايا تزيد من تعرض الناس لصدمات الأسعار وكذلك من احتمال حدوث مجاعة إقليمية.

وعلى وجه الخصوص، أثر إغلاق الطريق بشكل غير متناسب على النساء. بسبب القيود العرفية والمجتمعية بالإضافة إلى الوضع الحالي، لا تستطيع النساء السفر لمسافات طويلة. ذكرت بعض النساء أن الحوثيين طلبوا منهن أن يكون لهن وصي ذكر للمرور عبر نقاط التفتيش. تفرض هذه المتطلبات عبئًا كبيرًا على المرأة وتزيد من المصاريف ورسوم النقل التي يجب أن تتحملها. بالنسبة للنساء اللواتي يعشن في الخطوط الأمامية للنزاع في قرى مثل الشقب، هناك تحديات إضافية أيضًا: يُجبرن على البقاء في المنزل حتى يهدأ القتال ويتعين عليهن السير على طول الطرق ليلاً لتجنب الحريق من أجل الوصول إلى المواد الإغاثية. كما أدى إغلاق الطرق إلى منع النساء العاملات من رعاية أطفالهن.

وبالمثل، تم تقييد الوصول إلى التعليم أيضًا، حيث لا يمكن للطلاب الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم داخل المدينة. فقد بعض العمال وظائفهم بسبب الحصار، إما لخوفهم من عبور الطرق التي تراقبها الميليشيات أثناء النزاع أو لأن رواتبهم لم تكن كافية لتغطية تكاليف النقل. ومن الناحية النفسية، كان هناك ضغط هائل على أي شخص يسافر عبر نقاط التفتيش التي يسيطر عليها المسلحون.

يُنظر إلى حصار الحوثيين على تعز على نطاق واسع على أنه سياسة متعمدة ومنهجية للتجويع تستهدف خصومهم. أدى الحصار إلى زرع الانقسامات وتعميق عدم الثقة في صفوف مليشيا الحوثي والأحزاب المعارضة بين سكان المدينة. كما تسبب في رد فعل عنيف كبير ضد الحكومة اليمنية والأمم المتحدة بسبب عدم قدرتهما على اتخاذ إجراءات حاسمة فيما يتعلق بإعادة فتح الطرق. بالإضافة إلى ذلك، أصبح سكان تعز غاضبين ومحبطين للغاية من التحالف السعودي وخاصة الإمارات لفشلهم في تأمين المدينة وتحريرها من مليشيات الحوثي مثلما ساعدوا عدن. على وجه الخصوص، ويعتقد المنتسبون إلى حزب الإصلاح أن انتماءاتهم السياسية هي السبب في عدم تقديم الإمارات نفس المستوى من الدعم في تعز.

فعالية الأمم المتحدة في قضية تعز

في وقت اتفاقية ستوكهولم، كانت تعز هي الأكثر عددًا من القتلى المبلغ عنها منذ بدء القتال في عام ٢٠١٥. تم الإبلاغ عن ما مجموعه ١٩٠٠٠ حالة وفاة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، أكثر من ٢٣٠٠ حالة وفاة عن الاستهداف المباشر للمدنيين من قبل مليشيات الحوثي. ذكر تقرير التقدم المحرز في الأمم المتحدة بشأن اتفاقية ستوكهولم لعام واحد أن "تعز تمثل مجالًا بالغ الأهمية لاتفاقية ستوكهولم حيث يجب أن يكون هناك الكثير من التركيز والاهتمام على اتفاقات الوساطة بين الأطراف لوقف تصعيد الأعمال العدائية وفتح ممرات إنسانية مستدامة للتخفيف من معاناة سكان تعز ". بالنسبة للكثيرين، كان يُنظر إلى هذا على أنه اعتراف غير مباشر بفشل الأمم المتحدة في التأثير على مسار قضية تعز.

لم تقدم اتفاقية ستوكهولم رؤية أو توصيات حول كيفية حل قضية تعز. كما أنها لم تستفيد من فشل الترتيبات السابقة، مثل مبادرة ظهران الجنوب، حيث وضعت الأطراف المتحاربة خطة عمل أولية حول فتح طرق في تعز لم يتم تنفيذها أبدًا . وبدلاً من ذلك، كانت النتيجة المتوقعة لاتفاق ستوكهولم هي اجتماع الأطراف المتحاربة ووضع آلية للقيام بذلك. لذلك، لم يكن مفاجئًا أن هذه الخطة سيئة التصميم لم تسفر عن أي نتيجة فيما يتعلق بخفض التصعيد. استمرت سياسة التجويع والحصار التي ينتهجها الحوثيون للمناطق المدنية - وهو انتهاك واضح للقانون الدولي – في ظل الإفلات من العقاب، حيث لم يتم تنفيذ أي تدابير لحماية المدنيين من هذه الجرائم، حتى بعد اتفاقية ستوكهولم.

فتح الطرق أمام الشاحنات التجارية ومركبات النقل من شأنه أن يخفف بشكل كبير من معاناة سكان تعز ؛ من خلال خفض تكاليف النقل، سيقلل من أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والماء والأدوية، ويسهل على السكان المحليين التنقل.

في هدنة ٢٠٢٢، طرحت الأمم المتحدة اقتراحًا لفتح الطرق، وهو ما طالب به كل من المجتمع المدني والحكومة اليمنية خلال "جولة أولية من المناقشات" للمساعدة في تسهيل تسليم المساعدات وتنقل السكان. كان مكتب الأمم المتحدة واثقًا بشكل معقول من أن هذا الاقتراح سيمضي قدمًا، بالنظر إلى أن الشروط المسبقة للحوثيين بإعادة فتح المطار والسماح بدخول ناقلات النفط إلى الحديدة قد تم الوفاء بها الآن.

ومع ذلك، على الرغم من الإشارة في البداية إلى أنهم سيعيدون فتح الطرق الحيوية في تعز بنهاية التمديد الثاني للهدنة في الأول من يونيو / حزيران، أوقف الحوثيون الاتفاق في نهاية مايو / أيار بعد ثلاثة أيام من المحادثات التي رعتها الأمم المتحدة في العاصمة الأردنية. إن تكتيك الحوثيين المتمثل في الانخراط في البداية في محادثات الأمم المتحدة، فقط لفك الارتباط في مرحلة لاحقة، قد تفوق حتى الآن على جميع الأطراف الأخرى في العملية، بما في ذلك مكتب مبعوث الأمم المتحدة. ويشير هذا إلى عجز الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالتأثير على الميليشيا، حيث يجب أن تظل دبلوماسية في مواجهة عناد الحوثيين خشية توقف العملية برمتها.

يواصل الحوثيون رفع سقف مطالبهم ووضع شروط غير معقولة، مثل الإصرار على مغادرة قوات الأمن الحكومية تعز قبل رفع الحصار. وشهدت الأمم المتحدة تقدمًا في اللجنة العسكرية التي اجتمعت في عمان، والتي تضم ممثلين عسكريين للحكومة اليمنية والحوثيين وقيادة القوات المشتركة للتحالف.

ومع ذلك، لا تزال اللجنة العسكرية بحاجة إلى أن تكون منظمة بشكل أفضل لاتخاذ الإجراءات وحل المشكلات المتعلقة بفتح الطرق في تعز وكذلك انتهاكات وقف إطلاق النار. تختلف شدة القصف والهجمات من شهر لآخر، لكن الهدنة حتى الآن لم يستفد منها سكان تعز. ومع احتفاظ الحوثيين بسيطرة كاملة على المدينة ومنع المراسلين من الدخول، تتصاعد الانتهاكات.

جزء من المشكلة هو أن الحوثيين يرون الصراع بينهم وبين المنطقة، مما يعني أن مبادرات وقف إطلاق النار والهدنة يُنظر إليها دائمًا على أنها وقف للأعمال العدائية ضد السعودية والإمارات، والعكس صحيح. سيحتاج الحوثيون إلى إثبات استعدادهم لتقديم تنازلات بشأن القضايا الداخلية إذا أرادوا كسب أي مصداقية في أي تسوية سياسية مقبلة. في الوقت الحالي، تشير الدلائل إلى أنهم على ما يبدو ينظرون إلى أي اتفاق يتوصلون إليه بشأن الإقليم والمواطنين الخاضعين لسيطرتهم كوسيلة لتعزيز سيطرتهم وإعادة تجميع صفوفهم عسكريًا. لا يدل أي من هذا على الاستعداد للانخراط في الاتفاقات حتى الآن.

ما الذي يمكن أن تفعله الأمم المتحدة؟

لا يوجد نقص في الاهتمام من قبل الأمم المتحدة بشأن تعز أو القلق على أرواح المدنيين المتضررين. تتفهم الأمم المتحدة بشكل مباشر تأثير هذا الحصار وقد سلطت الضوء عليه مرارًا وتكرارًا. ومع ذلك، هناك حدود لما يمكن أن تحققه الأمم المتحدة بالنظر إلى حقيقة أن تعز تخضع لسيطرة أكثر من سلطة غير رسمية. لسوء الحظ، أدى افتقار الحوثيين إلى المرونة إلى إحباط جهود الأمم المتحدة وإعاقة التقدم في فتح الطرق وتحسين الظروف في ظل الحصار. حتى المسؤولين رفيعي المستوى لم يسلموا من دخول الحوثيين إلى المدينة، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. والأهم من ذلك، عجزت الأمم المتحدة عن فرض الهدنة ومنع عنف مليشيات الحوثي ضد سكان تعز.

لقد كان من المحبط بشكل خاص لسكان المدينة رؤية الأمم المتحدة تحرز تقدمًا في جميع بنود جدول الأعمال المدرجة في قائمة الحوثيين دون إحراز أي تقدم كبير في تعز. أعرب طه صالح، الصحفي المحلي الذي شارك في تغطية قضية الطرق، عن قلقه إزاء تعثر العملية قائلاً: "بصفتي مواطنًا من تعز، أرى أن فتح المطار في صنعاء دون فتح الطرق في تعز هو أمر غير متوازن بشكل أساسي"". وأضاف: "كمواطنين من تعز، نحن لا نطلب السفر إلى الخارج، نريد فقط عبور الطرق بأمان للوصول إلى مدينتنا ومستشفياتنا". وفي هذه المرحلة، من غير المنطقي توقع أن تكون الأمم المتحدة قادرة على إحراز تقدم مع مليشيا الحوثي في مواجهة مفاوضات متعثرة وعقيمة باستمرار. حتى تمديد الهدنة، على الرغم من عدم التزام الحوثيين، ينذر بصعوبة أكبر في نهاية العملية.

لتحقيق أي مكاسب سياسية وإنسانية في تعز، يجب تذليل عدة عقبات:

في أي مبادرة لوقف إطلاق النار توسطت فيها الأمم المتحدة، يجب أن تركز الأمم المتحدة أولاً على وقف العنف في اليمن ثم في المنطقة لنزع فتيل الحوثيين من فكرة أن الصراع إقليمي بطبيعته. يجب على جميع أطراف النزاع التي لديها ميليشيات أو قوات على الأرض، بما في ذلك التحالف الذي تقوده السعودية، ضمان عدم اتخاذ إجراءات هجومية داخل البلاد. ويجب الإبلاغ عن التدابير الدفاعية بشكل فعال وإجراء تحقيق شامل في الحوادث.

يجب على التحالف الذي تقوده السعودية الضغط من أجل إجراء محادثات بشأن تعز وضمان أن تكون هذه القضية على رأس جدول أعماله. يجب أن يفهم المجتمع الدولي أيضًا أن هذا إجراء إنساني لا ينبغي ربطه بأي محادثات سياسية والضغط من أجل إعادة فتح الطرق بغض النظر عما إذا كانت هناك هدنة أم لا. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأمم المتحدة محاولة دفع الحوثيين لإعادة فتح الطرق الحالية بدلاً من إنشاء طرق جديدة لم يستخدمها سكان تعز من قبل.

من المهم إظهار التقدم من خلال تنفيذ شيء ما على الأرض بدلاً من المشاركة في الاجتماعات التي لا تسفر عن نتائج ملموسة، كما حدث حتى الآن في أكثر من عملية واحدة. هذا مهم بشكل خاص عندما يُنظر إلى الأمم المتحدة على أنها ناجحة في تنفيذ مطالب الحوثيين وليس مطالب الحكومة.

وبالنظر إلى الخطر الكبير المتمثل في استخدام طرق جديدة لتحصين المواقع العسكرية، يجب على الأمم المتحدة ضمان عدم فتح أي من الطرق في تعز لأسباب عسكرية. يجب منح حرية التنقل لسكان تعز دون خوف من الاعتقال من قبل أي طرف متحارب.

أخيرًا، يجب على الأمم المتحدة ضمان استعداد الحوثيين للمشاركة في محادثات دون الإضرار بالخصوم المدنيين اليمنيين. وبشكل أكثر تحديدًا، يجب أن تضمن عدم قيام الحوثيين بتوسيع حصارهم للمدينة وإلحاق المزيد من الأذى بالمدنيين - وإلا فإن دائرة العنف قد تندلع مرة أخرى.

إن فتح الطرق في تعز هو أولاً وقبل كل شيء قضية إنسانية من شأنها تحسين حياة الناس بشكل كبير. أمام مليشيا الحوثي فرصة فريدة لإثبات حسن نيتها بفتح الطرق القائمة وضمان سلامة وأمن المسافرين الذين يستخدمونها.

إذا كان هناك أي احتمال لإجراء محادثات مستقبلية أوسع، فسيتعين على جميع أطراف النزاع أولاً إثبات أن هذا ممكن في تعز.

الرابط الأصلي للتقرير

Yemen's Truce Has Failed in Taiz | Middle East Institute (mei.edu)